

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

إمعان أعمق ضمن مقالة الشيخ الأعظم

لقد تعمقنا ضمن بيانات الشيخ القائل: «فالأولى حملها (هذه الروايات) على التقية (إذ العامة لا تصلى لدى الطلوء إطلاقاً) وإن اشتمل بعضها (الروايات أو الفقرات) على ما يخالف العامة فإنه غير مناف للحمل عليها، خصوصاً إذا لم يكن محمل غيرها».

و تعلق عليه:

- أولاً: قد سارت سيرة الأعلام على حمل رواية واحدة - فقط - على التقية لا منظومة كاملة بأسرها، فإن المقياس الأصولي هو أن تلحظ آحاد الروايات بمفردتها فلو لائمت معظم العامة لأدرجناها ضمن التقية من دون أن تلميس بقية روايات الباب إذ لا دليل على حمل بقية الروايات.[1]

- ثانياً: لو استأثرنا التقية - فرضأ - فيتحتم علينا أن نحمل بعض مقاطع الرواية على التقية لا كافة فقراتها - كما زعمها الشيخ - و هذه النّظرية الفقهاء طرراً بل الشّيخ نفسه ضمن المكاسب أيضاً، حيث قد شيد أركان قاعدة «التبعض في الحجّة» وبالتالي لو حملنا أساس الرواية بمقاطعها المختلفة على التقية لارتکبنا خطأ بلا دليل.

- ثالثاً: لقد عالجنا أيضاً مقالة الشيخ القائل: «و (مخالفة النبي عن الصّلاة لدى الطلوء مع) الأخبار الدالة صريحاً على عدم المنع عن قضاء الفريضة «متى ما ذكرها» (حتى لدى الطلوء) بل مطلق الصّلاة». فصحّحنا هذه المخالفة عبر التجميع العرفي إذ نعتقد أنّ نسبة الرواية المطلقة الموسعة - متى ذكرها - مع الرواية النائية المخصوصة - لا تصل لدى الطلوء - تمثل نسبة العموم والخصوص المطلق - كما هو الطريق الأصبّ. فيُصبح «قضاء الفائتة حين الطلوء» مكروهاً، فهذا المحمل العرفي سيتفوق على محمل التقية إذ لا يتولد تعارض مستقرّ كي نضطر إلى الحمل على التقية.

و تعزيزاً لمقالتنا قد سرد صاحب الجواهر عن المشهور قائلاً: «إن المشهور كما قيل، استثناء قضاء الفريضة بل قضاء النافلة أيضاً، بل ذات السبب (كالنذر) مطلقاً، من حكم الأوقات المكرروحة»[2]

- ولكن في الجهة المقابلة، قد استأثر البعض «نسبة العموم والخصوص من وجهه» من كلام الروايتين المتقابلين زاعماً أن موضوع الرواية النائية - الصّلاة حال الطلوء - وسيع يكتنف كافة الصّلوات - كقضاء الفريضة و التّوافل وأضرابهما - ولكن زمانه محدود بالطلوء، و من بعد آخر إنّ زمان «اقض متى ذكرت» موسوع أيضاً يحتوي حين الطلوء وغيره، و لكن موضوعه محدود بالقضاء، وبالتالي سيلتقي الدليلان لدى نقطة الاشتراك: «الفائتة حال الطلوء» و على أيّة حال فلا نحملها على التقية. [3]

Ø بينما هذه الرؤية سقيمة إذ نسبتهما متوترة بلون «العموم والخصوص المطلق» جزماً إذ المقياس العرفي في تحديد النسب هو

لها حظ «موضوع الدليل» لا الزمان، ولها إنّ موضوع «اقضى متى ذكرتها» قد صرّح جهاراً بسعة الزّمن تماماً، بينما موضوع «لا تصلّ حال الطّلوع» يُخصّ الفائتة فحسب، لا مطلق المطلقات ولا مطلق الأزمنة كي تتحول النسبة إلى العموم من وجه أو التباعين، وبالتالي إن الموضوع الخاص - النّهي عن القضاء - سيُخصّ عموم جواز القضاء، - غير أنّ نهيه كراهيّ - و ذلك نظير: نسبة «أكرم العلماء» حيث يُعدّ مطلقاً زماناً مع «لا تكرم زيداً جمّعاً» حيث مضيق موضوعاً و زماناً، ولها سُيُصبح عرفاً مخصوصاً لسعة موضوع العلماء، بينما الزّاعم قد تخيل أن الإطلاق الزمني و الموضوعي للعلماء سيشمل جمّعاً و غيره و زيداً و غيره، وأنّ الإطلاق الموضوعي للثاني سيَحتضن العالم و غيره، فتصبح النسبة من وجهه. و لكنه غلط عرفيّاً، أجل، لو نطق «لا تكرم الفساق» لأنّه أصبح من وجه عرفاً.

الرواية التاسعة تجاه الموسعة

و منها: الأخبار المرخصة لقضاء صلاة الليل في النهار و قضاء صلاة النهار بالليل، إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء[4] (فدللت على الموسعة و إمكانية التأخير) مثل:

1. مصححة (محمد) ابن مسلم: «عن الرجل يفوته صلاة النهار. قال: يقضيها، إن شاء بعد المغرب و إن شاء بعد العشاء»[5].

2. و نحوها مصححة الحلبـي (و هي عَنْ عَلَيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ حَمَادَ عَنْ حَمَادَ عَنْ الْحَلَبَيِّ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنْ رَجُلٍ فَاتَّهُ صَلَاةُ النَّهَارِ مَتَى يَقْضِيهَا قَالَ مَتَى شَاءَ إِنْ شَاءَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَ إِنْ شَاءَ بَعْدَ الْعِشَاءِ)[6]

إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على الرخصة المزبورة، فإن الصلاة المقضية فيها أعمّ من الفريضة و النافلة، بل يتبعين حملها في الصحيحتين على الفريضة بناء على القول بحرمة النافلة - و لو قضاها - في وقت الفريضة، بل و على القول بالكرابة أيضاً لظهورها في التساوي و عدم مزية في فعلها بعد العشاء.»[7]

و لا نستبعد اتحاد الروايتين ضمن مجلس واحد نظراً إلى أنّ متنهما موحد.

و أمّا سبب الذي استدعى تعينها على الفريضة، فالأجل أنّ فضيلة العشاء ستبدأ بعد المغرب فلو افترضنا النافلة محرّمة أو مكرورة لاما أمره الإمام بقضاء النافلة ذاك الحين، فعلى أساسه قد تحدّدت الرواية بالفريضة.

و نعم استظهار الشّيخ من هذه الرواية، حيث قد هاجم دلالتها على الموسعة قائلاً:

«و يرد عليها:

1. أنّ الظاهر من صلاة الليل و النهار - في هذه الروايات - نافلتها، إذ الغالب التعبير عن الفرائض بأسمائها كالظهرتين أو المغرب و العشاء (فلو لم تعبّر بالفريضة لأنّه يخرج معنى النافلة حتماً)

2. مع أنّ الظاهر من فوت صلاة النهار فوتها في النهار و (من) فوت صلاة الليل في الليل، و حينئذ لا إشكال في أنّ الحكم قضاء الأول في الليل[8] و الثاني في النهار (لأنّه قد عجز عن إثباتها في وقتها و لهذا ستتعاكـس أوقات الصـلوات النـهارية مع اللـيلـةـ فـهـذهـ النـقطـةـ هيـ قضـيةـ بشـرـطـ المـحملـ أيـ جـلـيـةـ تمامـاـ).

نعم هذا (العكس) لا يتمشى في بعضها، مثل قوله: «اقض صلاة النهار أيّ ساعة شئت من ليل أو نهار»[9] و نحوها، إلا أنّه يمكن

حملها على دفع توهّم المنع الحاصل عن مثل رواية عمّار المتقدمة المانعة عن قضاء فائتة النهار إلا في الليل[10] مع إمكان حمل النهار فيها على النهار الآخر، لا يوم الفوات.»[11]

بينما نحن قد فسّرنا رواية عمّار آنذاك، بأن النهار يُعدّ عنواناً مشيراً إلى حركة القافلة في السفر نهاراً، وأمامك الآن نصّ رواية عمّار: «أبِي عبدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الرَّجُلِ يَنَامُ عَنِ الْفَجْرِ حَتَّى تَطَلَّعَ الشَّمْسُ وَ هُوَ فِي سَفَرٍ، كَيْفَ يَصْنَعُ؟ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ بِالنَّهَارِ؟ قَالَ: لَا يَقْضِي صَلَاتَةَ نَافِلَةً وَ لَا فَرِيضَةً بِالنَّهَارِ وَ لَا يَجُوزُ لَهُ وَ لَا يَثْبُتُ لَهُ وَ لَكِنْ يُؤْخِرُهَا فِي قِضْيَاهَا بِاللَّيْلِ.» [12]

فالْمُسْتَحِصَلُ أَنَّ كَلْمَةً «بَعْدَ الْعَشَاءِ» سُتَدِّلُ عَلَىِ الْمُوَاسِعَةِ، فَلَا تَحْصُرُ قَضَاءَ الصَّلَاةِ النَّهَارِ بِاللَّيْلِ فَحَسْبٌ.

الآن نصراف كلمتـ «صلـة اللـيل و النـهـاـء» إلـى النـوـافـل - وفقـاً لـ الشـيـخـ سـيـحـنـ الاستـدـلـالـ بـهـا لـ المـواـسـعـةـ أـسـاسـاـ.

- [1] بل الحمل على التَّقْيَةِ يُضادُ الأصل العقائِيَّ فإنَّ العقلاءِ يُحاوِلُون تجمِيعَهُمَا عرْفِيًّا وفقًا لِفَرَائِدِ الأَصْوَلِ و....

[2] (جواهر الكلام ج 13 ص62).

[3] ولكن حيث إنَّ فوَةَ العِمَومِ المُجَوَّزِ ستَتَفَوَّقُ عَلَى الإِطْلَاقِ النَّاهِي فِي النَّتْيَةِ سَيَزُولُ دَلِيلُ الْكَرَاهَةِ تَامًا وَ دَعْمًا لِهَذِهِ الْمَقَالَةِ لاحظَ تَبَيَانُ صَاحِبِ الْجَوَاهِرِ فِي هَذَا الْحَقْلِ حِيثُ قَدْ صَرَّحَ بِانْدِعَامِ الْكَرَاهَةِ قَائِلًا: «إِنَّ الْمَشْهُورَ كَمَا قِيلَ، إِسْتِئْنَاءُ قَضَاءِ الْفَرِيقَةِ بِلِ قَضَاءِ النَّافِلَةِ أَيْضًا، بِلِ ذَاتِ السَّبِبِ (كَالنَّذْرِ) مُطْلَقًا، مِنْ حُكْمِ الْأَوْفَاتِ الْمُكْرُوهَةِ، خَصْوصًا الْأُولَى (الْأَمْرُ بِالْفَرِيقَةِ) لِلْأَمْرِ بِلِ قَضَائِهَا فِي أَيِّ سَاعَةٍ وَ لَوْ عِنْدِ طَلُوعِ الشَّمْسِ وَ غَرْبَهَا» (جواهر الكلام ج 13 ص62) وَ لَهُذَا يَبْدُو أَنَّ الْجَوَاهِرَ قَدْ رَأَى النَّسْبَةَ مِنْ نَمْطِ «الْعِمَومِ وَ الْخَصْوصِ مِنْ وِجْهٍ» لَا الْمُطْلَقِ.

[4] الوسائل ١٧٥:٣ الباب ٣٩ من أبواب المواقف، الحديث ٦ و ٧ و ١٢ و ١٣ .

[5] الوسائل ١٧٥:٣، الباب ٣٩ من أبواب المواقف، الحديث ٦ و ٧ .

[6] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 4. ص241 مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[7] رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسوعة والمحايطة)، صفحه: ٣٠٩، قم، مجمع الفكر الإسلامي

[8] كلمة «في الليل» ساقطة من «ن» و «ع».

[9] الوسائل ١٧٦:٣، الباب ٣٩ من أبواب المواقف، الحديث ١٢، ١٣ .

[10] صفحه ٣٠٤ و ٣٠٦ من نفس كتاب الشيخ الأعظم.

[11] رسائل فقهية (أنصارى) (رسالة في الموسوعة والمحايطة)، صفحه: ٣١٠، قم مجمع الفكر الإسلامي

[12] تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة. Vol. 8. ص258 قم - ايران: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

ثم علق عليه صاحب الوسائل قائلاً: «أقولُ: وَ يُمْكِنُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ اشْتَغَلَ الْمُسَافِرُ نَهَارًا وَ كَانَ الْقَضَاءُ بِاللَّيْلِ أَقْرَبُ إِلَى الْإِقْبَالِ وَ التَّوْجِهُ فَيَكُرُهُ الْقَضَاءُ نَهَارًا وَ عَلَى قَضَاءِ الصَّلَاةِ عَلَى الرَّاحِلَةِ لِمَا يَأْتِي فِي رَوَايَةِ هَذَا الرَّاوِي بِعَيْنِهِ وَ تَقَدَّمَ مَا يَدْلُلُ عَلَى الْأَحْكَامِ الْمَذْكُورَةِ هُنَا وَ فِي أَعْدَادِ الصَّلَوَاتِ وَ فِي الْمَوَاقِفِ وَ غَيْرِهَا وَ يَأْتِي مَا يَدْلُلُ عَلَيْهَا»